

الأبعاد الدولية والاقليمية والمحلية لمواجهة أزمة الديون الخارجية للدول العربية المدينة

جميل طاهر

المعهد العربي للتخطيط - الكويت

مقدمة

لاشك أن المديونية الخارجية للدول النامية قد أخذت تكتنف الوضع الاقتصادي والمالي العالمي بصورة متزايدة في السنوات الأخيرة، حيث أصبح تزايد الديون الخارجية التي تتحملها الدول النامية غير النفطية مصدر قلق لأنه أخذ في التراكم بسرعة على مر الزمن، وفي أوائل الثمانينات دخلت الوضعية طوراً خطيراً عندما بدأت بعض البلدان ذات الديون الكبيرة تواجه صعوبات في خدمة ديونها، حيث إن التزاماتها الخارجية تجاوزت قدرتها على السداد، وقد أعطى انتشار حالات إعادة جدولة الديون لعدد متزايد من الدول المدينة دليلاً على الخطر الذي تشكله أزمة الديون الآخذة في الاشتداد، ومن ثم أصبح تقويم نطاق الأزمة وأثرها على اقتصادات الدول المدينة والدائنة وطرق مواجهتها إحدى القضايا الرئيسية المثيرة للقلق في مضممار الشؤون الدولية.

مع وصول أزمة الديون الخارجية إلى هذا الوضع وخاصة في الفترة الأخيرة، راح عدد كبير من الاقتصاديين يتساءلون حول طبيعة هذه الأزمة، وفيما إذا كانت سياسة اقتصادية بالبلاد المدينة، أو أزمة خارجية، أو أزمة إفلاس حقيقي، فهناك اتجاه يمثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي يرى أن أزمة الديون الخارجية للدول النامية تنبع أساساً من وجود إفراط في الطلب الكلي ناجم عن أخطاء السياسة الاقتصادية الداخلية، والذي ينعكس في وجود اختلال داخلي، واختلال خارجي،

الدولي الدول العربية، حيث إن بعض هذه الدول ذات فوائض مالية، ويمكن أن تمسها الأزمة من جهة أن بعضها دول دائنة، أما الدول الأخرى فان الأزمة تمسها مباشرة بصفتها دولا مدينة، والمجموعة المدينة من الدول العربية تشمل الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل، بينما تشمل الدول المتوسطة الدخل كلاً من مصر والمغرب وتونس وسوريا والأردن وسلطنة عمان، وتشمل الدول المنخفضة الدخل (الأقل نمواً) كلاً من السودان واليمن الشمالي واليمن الجنوبي وموريتانيا والصومال، وفي الوقت نفسه تشمل المجموعة الدائنة ذات الفوائض المالية الدول العربية المصدرة للنفط، وذات الدخل المرتفع.

كانت الديون الخارجية المستحقة على العالم العربي تشمل حتى بداية الثمانينات مجموعة الدول العربية المتوسطة والمنخفضة الدخل، وهي التي تعرف بأنها دول العجز المالي، والتي كانت تضم، كما ذكرنا، كل البلاد العربية باستثناء الدول المصدرة للنفط. إلا أنه مع التطور الذي حدث في بداية الثمانينات والذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط، ومن ثم انخفاض عوائده بشكل حاد، في الوقت الذي لم ينخفض فيه الإنفاق الحكومي انخفاضاً ملموساً، فإن أزمة المديونية امتدت لتشمل جميع الأقطار العربية باستثناء دولتين نفطيتين، وهما الكويت والمملكة العربية السعودية.

لقد شهدت الديون الخارجية العربية تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، حيث تشير البيانات المتاحة إلى أن مديونية البلاد العربية قد ارتفعت من 4.2 بليون دولار عام 1975 إلى 49.4 بليون دولار عام 1980، حيث كانت آنذاك تشمل فقط بلاد العجز المالي، وهي الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل. وفي عام 1986 قفز الرقم. بعد أن دخلت بعض الدول المصدرة للنفط. إلى 79,9 بليون دولار، جدول رقم (2). ولقد استأثرت مجموعة الدول العربية المتوسطة الدخل أكثر من نصف مديونية العالم العربي، حيث بلغ إجمالي ديونها 48,53 بليون دولار، ونسبة 60,7%. من إجمالي الديون الخارجية العربية عام 1986. يلاحظ كذلك أن هناك ثلاث دول داخل هذه المجموعة (مصر والمغرب وتونس) استأثرت ديونها بنسبة 87,3%. من إجمالي ديون هذه المجموعة، وبحوالي 53%. من إجمالي ديون العالم العربي، وفي الوقت نفسه بلغت ديون مجموعة الدول العربية ذات الدخل المنخفض (الأقل نمواً) حوالي 15,5%. من إجمالي الديون العربية عام 1986. وتتقدم العراق والإمارات العربية المتحدة مجموعة الدول المصدرة للنفط حيث بلغت ديونها حوالي 72%.

تواجه الأقطار العربية المدينة وجهة نظر الدائنين من جهة، والتي ترى أن على الدول المدينة أن تُولي اهتماماً أقل للجوانب الدولية عند محاولة معالجة قضية المديونية، وأن تركز على تصحيح السياسات المحلية وتحسينها بهدف تعبئة الموارد المحلية، ومن جهة أخرى هناك وجهة نظر ترى أنه يتعين إبداء اهتمام رئيسي بالقيود الخارجية التي تواجهها الدول العربية المدينة في سعيها إلى إحداث تغيير هيكلي وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، ولاشك أن إيجاد تدابير فعالة لمواجهة أزمة الديون الخارجية العربية يتوقف على الاعتراف بأثر كل من السياسات الدولية والسياسات المحلية في خلق هذه الأزمة.

تهدف الدراسة إلى تحليل وسائل مواجهة أزمة الديون الخارجية ومدى إمكانية خروج الدول العربية المدينة منها من خلال تحليل للأدوار الدولية والقومية والمحلية في علاج هذه المشكلة، وتنقسم الدراسة إلى جزأين: المقدمة: ويتبعها عرض لأسباب تطور حجم الديون الخارجية العربية، والجزء الثاني: عبارة عن تحليل لكيفية مواجهة هذه الأزمة، وكيفية خروج الدول العربية منها بتضافر عوامل خارجية ومحلية معاً، وفي الوقت نفسه.

أولاً: أسباب تطور أزمة الديون الخارجية للدول العربية:

لقد شهدت نهاية السبعينات وحتى نهاية الثمانينات تطورات واضحة في ظاهرة المديونية الخارجية للدول العربية، حيث أصبحت واحدة من أعقد القضايا التي تواجه الاقتصادات العربية نتيجة لتزايد حجم الديون الخارجية، والتي وصلت إلى حوالي 79.90 بليون دولار عام 1986 مقارنة بـ 4.20 بليون دولار عام 1975.

لاشك أن أبعاد مواجهة الأزمة يتطلب قبل كل شيء معرفة أهم أسبابها حيث تعود لمجموعتين من الأسباب. الأولى: داخلية والتي تمثلت بتزايد عجز الميزانية العامة، والعجز في ميزان المدفوعات، والتي أدت إلى سياسات نقدية توسعية لتمويل هذه العجزات مما كان له في النهاية أثر على ارتفاع الأسعار. الثانية: خارجية والتي تضم ثلاث مجموعات: الأولى الزيادة السريعة في أسعار الفائدة بالأسواق المالية الدولية، والكساد العالمي، ومصاعب توسيع أسواق التصدير أمام الصادرات العربية، وتضم المجموعة الثانية عوامل تتمثل بانخفاض شروط التبادل التجاري بين الدول العربية والصناعية، وتتألف المجموعة الثالثة من تدفقات التمويل الخارجي خاصة من البنوك التجارية التي كانت تنمو بسرعة، وبآجال استحقاق متزايدة القصر.

مقارنة بـ 8% في الدول المصدرة للنفط.

لقد كان للجهاز المصرفي دور رئيسي في هذا التمويل المحلي مما أدى في النهاية إلى زيادة السيولة المحلية، ومن ثمَّ ارتفاع حاد في الأسعار خاصة في الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل، لأنها تعتمد على الدين العام الداخلي أكثر من الدول النفطية، وقد غطت دول هذه المجموعة حوالي 25% من النفقات العامة من الاقتراض المحلي، والذي يعني التوسع في حجم الائتمان المصرفي الممنوح، (سياسة نقدية توسعية) مما أدى في النهاية إلى زيادة العجز، ونتيجة للعجز في الميزانية العامة تميزت مثلاً معدلات السيولة المحلية في الدول العربية المدينة، وخاصة المتوسطة منخفضة الدخل بالارتفاع الشديد في مطلع الثمانينات، حيث تراوحت بين 11% في المغرب واليمن الشمالي و51% في مصر عام 1980 (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، 1980، 167، 1988: 281)، ولقد أدت هذه السياسة التوسعية إلى تدهور الأوضاع الخارجية لتلك الدول، وإلى تناقص في صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي مثل ما حدث في تونس ومصر والسودان في الوقت الذي ساعدت به المنح الخارجية على تمويل الإنفاق الحكومي في دول مثل الأردن والصومال واليمن الشمالي والجنوبي، ولقد بدأت السلطات النقدية في بعض الدول العربية المدينة الإقلاع عن السياسات النقدية التوسعية في الفترة الأخيرة، إلا أنها تواجه صعوبات كبيرة، منها أن دور السياسات النقدية في معظم هذه الدول يعتبر ثانوياً مقارنة بالسياسة المالية، حيث لا تستطيع السلطات النقدية الانفكاك من ضرورات تمويل العجز في الميزانية الحكومية، حيث إن انخفاض عائدات النفط للدول العربية المصدرة للنفط، ونقص التحويلات الرسمية والخاصة للدول المدينة (متوسطة ومنخفضة الدخل) اضطر هذه الدول إلى زيادة الاعتماد على المصادر المحلية والخارجية في تمويل عجز ميزانياتها.

كذلك أدت السياسات النقدية التوسعية نتيجة للعجز في الميزانيات العامة إلى تفاقم معدلات التضخم في الدول العربية المدينة بشكل عام والدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض بشكل خاص، ولقد وصلت معدلات التضخم عام 1983 إلى 25% في الدول ذات الدخل المنخفض، بينما تراوحت بين 9% إلى ما يقرب من 14% سنوياً في الدول ذات الدخل المتوسط (السيد علي، 1989: 39؛ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 1986: 46)، ولهذا نجد أن العجز في الميزانية العامة والذي حدث نتيجة لاختلالات هيكلية داخلية قد أدى إلى زيادة الدين العام

عام 1984 مقارنة بفائض قدره 11,4 بليون دولار عام 1982 (زكي، 1988: 11)، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط مما دفع بعدد من الدول النفطية إلى تسهيل بعض استثماراتها واحتياجاتها الخارجية، أو اللجوء إلى مصادر الإقراض الخاصة لمواجهة هذا العجز. ومع ارتفاع إجمالي الفوائد المدفوعة. والذي يفوق معدل نموها معدل نمو إجمالي عبء خدمة الديون. والتي تشمل الحساب الجاري لميزان المدفوعات، فإن الفوائد التي تدفعها الدول العربية وخاصة المتوسطة والمنخفضة الدخل أصبحت سببا جوهريا من أسباب العجز الهيكلي لحساباتها الجارية، ولهذا أصبحت دول هذه المجموعة تدور في حلقة مفرغة، حيث إن الاقتراض الخارجي أصبح يزيد من عجز الحساب الجاري، ومن ثم ميزان المدفوعات، بينما عجز الحساب الجاري يتطلب مزيدا من الاقتراض الخارجي، وتبقى الدول العربية المصدرة للنفط في وضع جيد مقارنة بالدول المتوسطة والمنخفضة الدخل، حيث إنها لاتزال تتمتع بفائض في موازينها التجارية، كما أنها تمثل مصدراً مهماً للدول المتوسطة والمنخفضة الدخل فيما يتعلق بالتدفقات المالية من التحويلات بدون مقابل، الخاصة والرسمية، والتي تسد جزءاً كبيراً من العجز الذي تعاني منه في موازين السلع والخدمات.

ب - العوامل الخارجية:

بالإضافة إلى العوامل الداخلية المتمثلة بالعجز في ميزان المدفوعات، وفي الموازين الحكومية التي أدت إلى نوع من السياسات النقدية التوسعية لتمويل هذه العجزات، هناك أسباب أخرى خارجية أدت، بشكل أو بآخر، إلى تزايد حجم الديون الخارجية العربية مثل تدهور شروط التبادل التجاري للدول العربية بالإضافة إلى اتساع القروض من البنوك التجارية والذي صاحبها ارتفاع حاد في أسعار الفائدة. (1) الكساد وتدهور شروط التبادل التجاري: لقد أدى تبني الدول الصناعية لبعض السياسات الانكماشية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات إلى تدهور النمو الاقتصادي في هذه البلدان مما أوقعها في حالة ركود اقتصادي مما أدى إلى انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية، ومن ضمنها الدول العربية، وتدهور معدلات تبادلها، ولقد أدى هذا إلى انخفاض صادرات الدول العربية من المواد الأولية بالإضافة إلى تخمة السوق البترولية العالمية، والذي أدى بدوره إلى انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية، ومن ثم في عائدات الدول العربية النفطية، وفي الوقت نفسه استمرت أسعار السلع المصنعة في الارتفاع، وخاصة السلع الاستهلاكية

والترفيهية مما أدى إلى لجوء هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي لسد مثل هذا العجز في الموارد. لقد واجهت الدول العربية غير النفطية تدهوراً مستمراً في شروط تجارتها الدولية تراوح بين 23% في الأردن وحوالي 5% في المغرب خلال الفترة 1975-1985 (السيد علي، 1989: 43).

وتشير احصائيات صندوق النقد الدولي إلى أن الأسعار الحقيقية للمواد الخام الزراعية والمعدنية والتي تمثل معظم صادرات الدول العربية في عام 1985 لم تكن فقط أقل من أسعار 1974/1975، بل أقل بحوالي 30% من متوسط أسعار الثلاثين سنة الماضية (34: IMF, 1987b)، وهذا يعني أن الدول العربية واجهت في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات تدهوراً حاداً في معدلات تبادلها التجاري، وحجم صادراتها مما أدى إلى زيادة ديونها، ولقد كلف تدهور شروط التجارة الدول العربية ما يزيد عن 23 بليون دولار على هيئة انخفاض في الفائض التجاري خلال الفترة 1981-1987، جدول رقم (2). وإذا علمنا أن تدهور شروط التجارة ما هو إلا مزيج من انخفاض أسعار الصادرات، وارتفاع أسعار الواردات، فإن انخفاض أسعار الصادرات العربية أدى إلى أن تخسر الدول العربية ما يزيد عن 31 بليون دولار من الفائض التجاري، كما أن ارتفاع أسعار الواردات كلفها ما يزيد عن 8 بلايين دولار من ذلك الفائض خلال الفترة نفسها (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، 1988: 131). ونظراً لأن انخفاض أسعار الصادرات كان في معظمه ناجماً عن التطورات في سوق النفط، فقد انصبت كل آثاره على الدول العربية المنتجة للنفط، كما وقعت معظم آثار ارتفاع أسعار الواردات (حوالي ثلثيها) على تلك الدول نفسها نظراً لأنها تنال نصيب الأسد من الواردات العربية، ولاشك أن تركيز أثر تدهور شروط التبادل التجاري في الدول العربية المصدرة للنفط أكثر من الدول العربية المدينة المتوسطة والمنخفضة الدخل قد خفف إلى حد ما من أثر هذا التدهور على أزمة الديون الخارجية العربية، وخاصة أن الدول النفطية لاتعد دولا مدينة بالمعنى الصحيح، لأنه لا يوجد لديها ديون طويلة الأجل حيث إن معظم ديونها قصيرة الأجل، وأن الاحتياطي الكبير لدى معظمها يعتبر كافياً لتغطية وارداتها وديونها قصيرة الأجل، إلا أن انخفاض حجم الصادرات كان أكبر أثراً على مجموع الموازين التجارية للدول العربية، وإن كان أثره يكاد يكون مقتصرًا على موازين تجارة الدول النفطية، حيث خسرت تلك الدول حوالي 133 بليون دولار نتيجة انخفاض حجم صادراتها النفطية، وكذلك فإن عدم قدرة الدول نفسها على خفض وارداتها بأكثر من حوالي 25% خلال الفترة 1981-1987 سنوياً في المتوسط

جدول رقم (2)
أثر التغير في شروط وحجم التجارة على مجموع الموازين
التجارية وعلى القوة الشرائية للصادرات العربية 1981-1987 (بليون دولار)

الانخفاض نتيجة التغير في حجم الصادرات	الانخفاض نتيجة التغير في شروط التجارة	الانخفاض في القوة الشرائية للصادرات	الانخفاض في حجم التجارة	أثر التغير في حجم التجارة	أثر التغير في شروط التجارة	المجموع الصادرات	المجموع الواردات		
148.8-	25.4-	157.2-	24.5	134.2-	109.7-	5.5-	29.2-	23.6-	الدول العربية النفطية
0.9	1.3-	0.2-	0.7	0.9-	0.1	2.6-	2.1	0.5	الدول العربية غير النفطية
147.9-	26.7	157.4	23.8-	133.3-	109.6-	8.1-	31.2-	23.1-	مجموع الدول العربية

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1988، 131-132.

جدول رقم (3)
المؤشرات الرئيسية للدين الخارجي للدول العربية وأعباء خدماتها

	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	1978	1977	1976	1975
• (بليون دولار)																
(١) إجمالي الدين العربية	141.37	137.70	135.57	119.96	106.23	92.72	57.50	45.39	52.66	49.48	46.73	9.97	8.05	5.67	4.20	
مصادر خاصة (/)	26.9	28.0	28.4	28.10	27.8	27.7	35.52	38.36	41.84	44.09	48.110	46.84	43.10	41.50	39.70	
مصادر رسمية (/)	73.1	72.0	71.6	71.4	72.2	72.37	64.48	61.64	58.16	55.91	51.94	53.16	56.9	58.42	60.30	
متعددة الأطراف (/)	13.00	12.5	12.4	11.3	10.2	9.5	14.99	14.30	13.40	12.61	11.40	11.94	11.11	6.85	5.87	
ثلاثية (/)	45.47	46.4	46.2	44.4	46.9	46.7	49.49	47.34	44.76	43.30	40.54	41.23	45.77	51.56	54.98	
ديون / الصادرات (/)	129.7	158.3	157.6	159.9	98.4	76.5	36.70	30.46	27.23	26.73	28.08	38.49	28.11	22.55	22.28	
ديون / الناتج المحلي (/)	35.6	37.22	34.6	33.2	28.0	23.5	14.7	10.9	11.8	11.3	40.20	42.60	37.50	30.5	28.80	
(٢) إجمالي خدمة الدين (بليون دولار)	14.70	12.83	11.02	11.48	10.44	9.79	10.17	8.91	8.57	7.81	5.76	1.04	0.70	0.58	0.43	
أقساط (بليون)	9.04	8.14	7.23	7.18	6.78	6.32	6.67	6.16	5.60							
فوائد (بليون)	5.16	4.69	3.78	4.30	3.66	3.47	3.50	2.75	2.97	2.85						
أ. خدمة الدين / الناتج (/)	3.6	3.5	2.8	3.12	2.8	2.5	2.6	2.13	1.9	1.70	5.90	4.50	3.80	3.20	2.90	
ب. خدمة الدين / الصادرات (/)	13.0	14.7	12.8	15.3	4.6	8.1	7.9	5.4	3.4	3.8	21.90	15.30	12.20	10.50	8.70	
ج. خدمة الدين / الإحتياطيات (/)	38.13	32.6	23.8	28.04	21.4	23.2	70.6	15.8	-	-						
د. خدمة الدين / الواردات (/)	15.3	14.7	14.32	15.10	11.6	7.83	1.11	6.39	6.34	6.97	7.5	5.68	3.98	4.25	3.85	
٣. إجمالي الإحتياطيات الدولية	35.9	37.24	39.34	46.25	40.94	48.87	42.61	49.22	56.17	-	12.41	11.28	14.71	12.92	11.59	
بأستثناء الذهب (بليون دولار)	26.3	28.56	34.11	34.12	30.11	50.0	25.6	123.7	-		108.50	112.62	186.20	228.90	267.85	
أ. الإحتياطيات / الدين (/)	40.0	45.2	60.0	53.90	34.3	37.26	39.70	40.30	68.00	53.78	55.65	61.27	83.12	94.61	102.11	
ب. الإحتياطيات / الواردات (/)	4.8	5.4	7.2	5.30	5.80	4.50	4.80	4.90	8.20	6.45	6.70	7.40	10.00	11.30	12.20	
ج. معدل تغطية الإحتياطيات للواردات (شهور)																

• 1975 - 1979 بليون دينار عربي حساب.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 1979، 1980، 1985، 1986، 1988، 1991 تم حساب النسب من قبل الباحث.

والتقدم الاقتصادي والاجتماعي يقعان على عاتق الدول العربية بشكل خاص، والنامية بشكل عام، وفي الوقت نفسه ترى الدول المدينة، والعربية من ضمنها، أن المشكلة أبعد من ذلك، حيث إنها ليست أزمة سيولة نقدية وإنما أزمة إعسار تجاربها هذه الدول، وقد تمتد إلى جميع القطاعات مما يستدعي مجابتهها على كل الأصعدة، وهذا يعني أنه يجب الاهتمام بالقيود الخارجية التي تواجهها الدول العربية في سعيها إلى إحداث تغيير هيكلي في اقتصاداتها لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

يجب أن نضع في الاعتبار أن علاج أزمة الديون الخارجية العربية يُعدّ عملية صعبة وشاقة، ويحتاج لفترة زمنية طويلة تتعدد بها الجهود والسياسات الدولية والمحلية مع تأكيد أن المهمة الأساسية تقع على عاتق الدول العربية نفسها، وهذا يعني أن الخروج من هذه الأزمة يتطلب حلولاً ذات أبعاد دولية من جهة، وإقليمية ومحلية من جهة أخرى، حيث لافائدة من التركيز على الجهود المحلية لتخفيض أعباء الديون الخارجية العربية طالما أن المجتمع الدولي لم يعد يبذل جهوداً مميزة لزيادة موارد الدول العربية من النقد الأجنبي، وفي الوقت نفسه لا يمكن التركيز على الجهد الدولي طالما أن أعباء خدمة الديون العربية تتزايد باستمرار، وتلتهم جزءاً مهماً من موارد البلاد العربية من العملات الأجنبية.

أ - الدور الدولي في علاج أزمة الديون الخارجية العربية:

على الرغم من الاعتقاد بأن علاج مشكلة الديون الخارجية العربية يجب أن ينبع من رفع القدرة الذاتية لهذه الدول، فإن التعاون الدولي يبقى أمراً مهماً في هذا المضمار، حيث لم يعد مقبولاً أن تنحصر الجهود الدولية في وضع قواعد ومبادئ عامة يتفق عليها فقط في إطار المنظمات الدولية، وإنما لابد أن تترجم هذه الجهود في شكل سياسات فعالة تؤدي في النهاية إلى نتائج إيجابية وواضحة من خلال:

1. زيادة صادرات الدول العربية من السلع والخدمات: لاشك أن الصادرات تعد المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي للدول العربية، ولقد عانت هذه الصادرات، ومازالت تعاني، من نقاط ضعف تعرف بها، مثل بقية صادرات الدول النامية، وهي أن الجزء الأكبر منها يعد مواد أولية، حيث شكلت السلع الأولية حوالي 91% من الصادرات العربية عام 1985، وشكل النفط منها حوالي 89%. بينما لم تتجاوز صادرات السلع الصناعية 5% والسلع الغذائية 2% للعام نفسه (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، 1988: 122). وتتصف الصادرات من المواد الأولية بانخفاض

الصادرات (Epstein, 1985: 20)، مما يعني أنه لو طبق هذا التصور على خدمة الديون العربية لوجدنا أن دولة مثل الأردن يجب ألا تكون خدمة ديونها الخارجية أكثر من 80 مليون دولار سنوياً عام 1986 (10% من الصادرات) بينما دفع الأردن حوالي 540.3 مليون دولار خدمة لديونه الخارجية عام 1986، ولقد دفعت مصر 1.736 بليون دولار خدمة لديونها عام 1986 بينما كان من الممكن أن تدفع 380 مليون دولار فقط، وينطبق هذا التصور على كل الدول العربية المدينة، ولاشك أن الدعوة لزيادة صادرات الدول العربية تعد مطلباً «تنموياً» مهماً قبل أن تكون وسيلة للخروج من أزمة الديون الخارجية، إلا أن زيادة الصادرات سوف تخدم الغرضين حيث ستؤدي إلى مساعدة عوامل التنمية من جهة، وإلى زيادة حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي، ومن ثم إلى زيادة قدرة الدول العربية المدينة على السداد من جهة أخرى.

2 - زيادة حجم الموارد المتاحة: بالإضافة إلى العمل على زيادة حصيلة الصادرات العربية يجب العمل على زيادة نسبة القروض المتوسطة والطويلة الأجل من المصادر الرسمية، وتخفيض نسبة القروض قصيرة الأجل من المصادر الخاصة، لأنها تتصف بشروط مجحفة بحق الدول العربية المدينة. ولقد لاحظنا ارتفاع حجم العجز في الميزان التجاري للدول العربية نتيجة لانخفاض حجم الصادرات من جهة، وارتفاع أسعار الواردات من جهة أخرى، حيث إن العجز بحد ذاته أدى إلى زيادة الديون الخارجية لتمويل مثل هذا العجز، ومن ثم إلى زيادة خدمة الديون. لقد زادت نسبة القروض من المصادر الخاصة لتمويل العجز من 29% عام 1972 إلى 44% عام 1988 ثم انخفضت إلى 35.8%. عام 1985، جدول رقم (3)، ونصيب مصادر الإقراض الخاصة في تمويل العجز في الحساب الجاري يعد أكبر في الدول متوسطة الدخل والدول الأقل نمواً، وهي الدول المدينة بشكل عام، حيث بلغ حوالي 63.8% عام 1985، وتأتي الجزائر في المقدمة حيث تشكل الديون من المصادر الخاصة حوالي 80% من إجمالي ديونها الخارجية نتيجة لارتفاع نسبة الديون من المصادر الخاصة، فإن الجزء الأكبر من خدمة الديون الخارجية هو من نصيب مصادر الإقراض الخاصة كذلك، حيث بلغ نصيب مصادر الإقراض الخاصة 72% من مجمل خدمة الديون في الدول العربية المتوسطة الدخل عام 1985.

ولاشك أن صندوق النقد الدولي مطالب في أن يكون له دور أكثر فاعلية، يمد من خلاله الدول العربية المدينة بقروض ميسرة تساعد على الخروج من أزمة ديونها الخارجية حيث إن عجز صندوق النقد الدولي عن القيام بهذه المهمة أدى

1% لليمن الجنوبي، وأقل من 1%. في كل من مصر واليمن الشمالي، 7.7% في المغرب (زكي، 1988: 53)، وبرغم هذا فإن صندوق النقد الدولي قد بدأ يمثل وزناً خطيراً في إدارة المديونية الخارجية لهذه البلاد مما انعكس على قدرة هذه الدول على إعادة جدولة ديونها الخارجية، ولهذا فإن على الدول العربية المدينة أن تحاول من خلال اتفاقيات معينة الحصول على قواعد أفضل لسداد التسهيلات التي يوفرها الصندوق الدولي للدول ذات العجز، بحيث تمتد آجال السداد لفترات أطول، والتي يمكن أن ترتبط بمدى تطور قطاع الصادرات في هذه الدول.

3. إعادة جدولة الديون العربية: تنشأ الحاجة إلى إعادة جدولة الديون

حينما يصل معدل خدمة الدين الخارجي إلى مستوى تتدهور بعده قدرة الدولة على تمويل وارداتها الضرورية، ولاشك أنه في السنوات الأخيرة مرت بعض الدول العربية بعدة تجارب صعبة لإعادة جدولة ديونها. وإعادة جدولة الدين تعني إعادة ترتيب أو إعادة وضع هيكل لجدول السداد الأصلي بالنسبة لدين معين، أو مجموعة من الديون تتضمن عموماً مد أجل السداد (هيئة التحرير، 1983: 2)، ولاشك أن عملية إعادة الجدولة تعد إلى حد ما صعبة، حيث قد تستغرق سنوات قبل التوصل إلى اتفاق، وقد يرافقها إملاء بعض الشروط على الدولة المدينة بالإضافة إلى أعباء إضافية قد تزيد من عبء خدمة الديون في المستقبل، وتشمل إعادة الجدولة نوعين من الديون: الأول: الدين الرسمي، أي القروض التي تضمناها الحكومات والوكالات الرسمية، وعادة ما يتم إعادة جدولة مثل هذه الديون عن طريق نوادي الدائنين، وأشهرها نادي باريس، الثاني: هو دين البنوك التجارية، والذي يعاد التفاوض فيه، ومن مجموعات متخصصة تضمهم مجموعات كبيرة من بنوك الائتمان.

لقد بلغ الدين العام الخارجي للدول العربية حداً يستدعي معه اتخاذ إجراءات جذرية، حيث عجزت خمس دول عربية وهي: السودان والصومال ومصر والمغرب وموريتانيا عن الوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها، واضطرت إلى إعادة جدولة ديونها تخفيفاً للعبء الذي أصبحت تفرضه خدمة تلك الديون على مواردها، ولقد ظل السودان والصومال عاجزين عن الوفاء بالتزاماتها حتى بعد إعادة جدولة ديونها نتيجة لتردي أوضاعهما الاقتصادية مما أدى إلى تراكم المتأخرات الخارجية من الأقساط والفوائد عليهما، وكذلك لجأ اليمن الشمالي إلى إعادة جدولة جزء من ديونه مع بعض دائنيه بصورة ثنائية، وقام الأردن خلال عام 1989 بمحاولات شاقة لإعادة جدولة ديونه الخارجية، حيث أقرت إدارة صندوق النقد

الأجنبي لديها. (كاظم، 1986: 191).

لقد أثبتت التجارب أن المبادئ التي تمت على أساسها إعادة جدولته ديون الدول النامية بشكل عام والعربية بشكل خاص كانت تهدف إلى وضع ضمانات للدول الدائنة أكثر مما تهدف إلى التيسير على الدول المدينة ومساعدتها في مواجهة أزمتها الاقتصادية. وقد اقترن ذلك بضرورة قبول تنفيذ بعض الإجراءات التصحيحية الكفيلة، من وجهة نظر الدائنين، القضاء على العجز في ميزان المدفوعات من خلال الضغط على الإنفاق الحكومي، وتخفيض القيود على المعاملات الخارجية والنقد الأجنبي، وبمعنى آخر فإن الشروط التي تمت على أساسها إعادة جدولته الديون قد أهملت الظروف والمشكلات الخاصة بالبلاد النامية، ولم تعط إهتماماً لضرورة رفع مقدرة البلد المدين على مواصلة عملية التنمية الاقتصادية. ولهذا فإن هناك ضرورة لوجود إطار دولي أفضل تتم على أساسه إعادة جدولته الديون، ويجب أن يتضمن ضرورة أن تقتزن عملية إعادة جدولته الديون بنقل حقيقي وفعلي للموارد من البلاد المتقدمة إلى البلاد المدينة حتى يمكن مساعدتها للخروج من أزمة ديونها الخارجية، بحيث يمكن إلغاء التزام بين أزمة الديون الخارجية وأزمة التنمية (زكي، 1985 ب: 110-111).

4 - إلغاء بعض الديون الخارجية للدول العربية: بالإضافة إلى محاولة إيجاد نظام أكثر عدلاً لإعادة جدولته الديون الخارجية لبعض الدول العربية، فإنه يجب النظر بجديّة أكثر إلى محاولة إلغاء بعض هذه الديون الخارجية. ولاشك أنه أصبح من الصعب إلى حدّ ما أن تستطيع الدول العربية وخاصة الفقيرة منها سداد هذه الكمية من الديون الخارجية نتيجة للعجز المتزايد في الميزان التجاري من جهة والهيكل الاقتصادي لهذه الدول من جهة أخرى، ومن الطبيعي ألاّ توافق الدول الدائنة على هذا الإجراء لأسباب كثيرة، إلا أن وضع الدول المدينة الاقتصادي يتطلب أن تتحمل الدول والبنوك التجارية الدائنة جزءاً من هذه المسؤولية، وخاصة إذا ما علمنا أن معظم القروض للدول العربية كانت مقيدة أو مشروطة لمشروعات محددة، لأن السلع والخدمات التي دخلت الدول العربية في ضوء هذه القروض كانت أسعارها مرتفعة، ولو نظرنا إلى حالة الديون الخارجية المصرية لوجدنا مثلاً أن تكلفة معظم القروض الأمريكية المخصصة لتمويل المشروعات ولشراء السلع والمعدات اللازمة للقطاعات الاقتصادية لا تقتصر على سعر الفائدة فقط، وإنما تزيد هذه التكلفة نتيجة لشروط القروض التي تشترط التعاقد مع أحد بيوت الخبرة

الدول الصناعية، لهذا يجب على الدول الدائنة إلغاء هذا الجزء من الديون، والذي يعكس زيادة في أسعار الفائدة من جهة، وانخفاضاً في أسعار المواد الأولية المصدرة من الدول العربية، وزيادة أسعار الواردات نتيجة لشروط بعض القروض من جهة أخرى، ولاشك أن إمعان النظر في الانفجار الذي حدث في الديون الخارجية العربية وخاصة للدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض يكشف لنا النقاب على أن أجزاء مهمة من هذه الديون قد تصلح للتفاوض مع الدائنين على إلغائها، فمثلاً يمكن إلغاء مانسته 20% بالنسبة للديون الخارجية التي اتخذت شكل قروض مقيدة (Tied Loans) لتمويل مشروعات محددة، حيث أثبت الواقع أن السلع والخدمات التي وفدت إلى البلدان العربية المدينة في ضوء هذه القروض كانت تزيد عن مستوى الأسعار العالمية بما لا يقل عن 20%، وكذلك بالنسبة للقروض الخارجية التي استخدمت في تمويل شراء السلع الغذائية، فإنه لا بد من تخفيضها بنسبة ارتفاع قيمتها عن الأسعار التي سادت في الأسواق العالمية وقت توريد هذه السلع للدول المدينة (زكي، 1985 ب: 114).

ولقد طرحت عدة آراء تنادي بإلغاء كل ديون الدول النامية أو بعضها بشكل عام⁽⁷⁾، وتعد مبادرة السناتور الأمريكي برادلي أحد الاقتراحات التي طرحت في هذا المجال في الفترة الأخيرة لمساعدة الدول النامية على الخروج من أزمة الديون الخارجية، حيث اقترح منح الدول المدينة إعانات وليس فقط قروضاً جديدة من خلال إلزام الدول الدائنة بمنح تسهيلات سنوية لمدة ثلاث سنوات تتكون أولاً، من إعفاء الدول المدينة من 3 نقاط مئوية من معدل الفائدة على جميع الديون القائمة للبنوك التجارية. ثانياً: التنازل عن 3% من جميع القروض القائمة، ثالثاً، منح قروض بما يعادل 3 بلايين دولار في هيئة مشاريع من مؤسسات الاقراض الدولية وخاصة البنك الدولي (George, 1988: 194).

ولقد لوحظ في الفترة الأخيرة تزايد اهتمام المسؤولين الأمريكيين والأوروبيين بأزمة الديون الخارجية للدول النامية، وهناك مبادرة قدمها وزير الخزانة الأمريكي في ذلك الوقت جيمس بيكر في الاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سيئول في 9 تشرين أول (أكتوبر) 1985، والتي تتألف من ثلاثة عناصر، الأول، اتباع سياسات تصحيحية في الدول المدينة، الثاني، قيام البنوك التجارية بإقراض جديد ومنسق بقيمة 20 بليون دولار لأكثر خمس عشرة دولة مدينة، من ضمنها المغرب. والثالث، قيام مؤسسات التمويل الدولية الرسمية

تخفيض مؤقت لبعض الدين الجاري. (4) وتستمر الحكومات الدائنة في إعادة جدولة قروضها من خلال نادي باريس، والإبقاء على غطاء ائتمان تصدير للبلدان ذات برامج الإصلاح السليمة.

وتستمد خطة بريدي أهميتها من كونها الأولى من نوعها التي تعترف بضرورة حذف بعض الديون، وتخفيض نسبة الفائدة للبعض الآخر، وعلى عكس خطة بيكر التي اقتصرت على خمس عشرة دولة تربطها بالولايات المتحدة روابط استراتيجية، وتقوم مبادرة بريدي على حل مشكلة الديون الخارجية بشكل شامل، ويمكن لبعض الدول العربية المدينة خاصة التي تتبع برامج تصحيحية في الوقت الحاضر مثل تونس والأردن ومصر والسودان الاستفادة من خطة بريدي لخفض وإعادة هيكلة ديونها. من ضمن خطط تخفيض الدين التي يمكن لبعض الدول العربية الاستفادة منها اقتراح الرئيس الفرنسي ميتران بإقامة صندوق داخل صندوق النقد الدولي للبلدان المدينة المتوسطة الدخل مثل مصر والأردن والمغرب وتونس.. إلخ حيث يقوم هذا الصندوق بضمان دفع الفائدة المقتضاة على بعض القروض التجارية التي حولت إلى سندات مما يخفف الأعباء المالية التي تدفعها الدول المدينة، ولقد قدم وزير المالية الياباني ميازاوا خطة أخرى لتخفيف الديون الخارجية للدول النامية، والتي تقوم على ثلاثة عناصر، أولاً، تقوم البلدان المدينة بتحويل جزء من دينها إلى سندات مع ضمان لأصل الدين عن طريق حق امتياز على احتياطات صرفها وعائدات التصرف في الأصول المملوكة للدولة، ثانياً، تتم إعادة جدولة بقية الدين مع فترات سماح تصل إلى خمس سنوات يمكن خلالها تخفيض مدفوعات الفائدة، أو وقفها، أو الإعفاء منها. ثالثاً، تزيد الوكالات الثنائية ومتعددة الأطراف إقراضها للبلدان التي اتخذت الخطوتين الأوليين، مثل خطط بريدي وميتران، وتستطيع بعض الدول العربية الاستفادة من هذه الخطة إلا أنها تتطلب مقايضات لجزء من ديون هذه الدول بالأسهم، وخاصة إذا كانت الديون رسمية أكثر منها خاصة لأنه في حالة ما إذا كانت الأصول التي يملكها الدائن أصولاً خاصة، والدين حكومي (مثل معظم الدول المثقلة بالديون) فإن هذا النوع من التمويل يزيد العجز المالي القائم، ففي هذه الحالة تقوم الحكومة بسداد دينها الخارجي من خلال زيادة إقراضها الداخلي، أو بإصدار نقود جديدة.

وكما رأينا من خطط تخفيض الدين التي سبق ذكرها فإنه ظهر في الفترة الأخيرة عدد من الطرق الجديدة لتخفيض عبء الديون الخارجية على البلدان

مثلاً أن تمويل مالايزيد عن 5% من الدين القائم في أربعة بلدان مدينة رئيسية (الأرجنتين، البرازيل، المكسيك، والفلبين) إلى البنوك التجارية يمكن أن يؤدي إلى زيادة تتراوح بين 33% و 59% في عرض النقود المحلية (بلا كويل ونوسيرا، 1988: 17)، وحتى لو اتبعت الدول العربية نهجاً مغايراً وقررت المقايضات مباشرة ببيع سندات حكومية إلى القطاع الخاص، فإن الحجم المحدد لأسواق رأس المال المحلية في الدول العربية المدينة لا يتيح مجالاً واسعاً لامتصاص مقدار الدين العام اللازم لعمليات مقايضة كبيرة للدين بالأسهم، ومن ثم فستواجه السلطات النقدية المحلية قيوداً بالنسبة لحجم ما تستطيع إجراؤه من عمليات مقايضة، وفي الجانب المالي فإن الاستعاضة عن الخصوم الأجنبية بالتزامات محلية . سواء للجهاز المصرفي أو للقطاع الخاص . قد تؤدي إلى زيادة التزامات الحكومة لخدمة الدين بالعملة المحلية بقدر ما يكون سعر الفائدة المحلي أعلى من سعر الفائدة على الدين الخارجي، حيث يجب أخذ هذه التكلفة في الاعتبار في برنامج الحكومة المالي، وأرى أنه من أسباب تردد بعض البلدان في تشجيع مقايضة الدين بالأسهم هو حرصها على عدم التنازل عن أي قدر من السيادة على الاقتصادات المحلية، حيث إن البلدان التي تؤمن بأن الموارد المحلية يجب أن تظل في أيدي وطنية أقل استعداداً لتشجيع مقايضات الدين بالأسهم.

لهذا ورغم أن مقايضة الدين بالأسهم قد يتيح بعض المزايا للدول العربية متوسطة ومنخفضة الدخل كما حدث في بعض دول أمريكا اللاتينية، فإنها لا يمكن أن تعد علاجاً دائماً لأزمة الديون الخارجية للدول العربية المثقلة بالديون. فلما كان تحويل الدين إلى أسهم لا يوفر بالضرورة أي رأس مال أجنبي إضافي فلا بد إذن أن يأتي قسم من الموارد اللازمة لأية زيادة في الاستثمار من الاقتصاد المحلي.

وفي الوقت نفسه هناك نهج آخر طرح في الأوساط الدولية يهدف لتخفيض ديون الدول النامية الخارجية، وهو مشاركة الدول أو المؤسسات الدائنة في ملكية بعض الأصول الإنتاجية بالبلاد المدينة، والذي نادى به أساساً الاقتصادي آلان ميلتزر (Allan Meltzer). يرى هذا النهج أن معظم البلاد المدينة تمتلك فيها الحكومات من خلال قطاعها العام كثيراً من المشروعات الإنتاجية، مما يعني أنها تستطيع أن تخفف من عبء ديونها الخارجية بالسماح للدائنين بمشاركة الدولة بملكية هذه المشروعات وإدارتها على أسس تجارية مما سيؤدي في النهاية إلى تقليص العجز الداخلي لهذه

مشتركة يصعب على دولة بمفردها القيام بها بالإضافة إلى خلق سوق للعمل واسعة تستوعب جزءاً كبيراً من الأيدي العاملة العربية من الدول المدينة. وسوف يسمح التكامل الاقتصادي بزيادة الفرص المتاحة للاستثمار المباشر والتمويل مما يقلل الحاجة للتمويل الخارجي، وتعتبر حرية انتقال عوامل الإنتاج ودور القطاع الخاص مهما في هذه العملية حتى يتم استغلال موارد الإنتاج بكفاءة أكثر، ويجب الإشارة إلى أن توافر الإرادة السياسية يعتبر ضرورياً لتحقيق خطط طويلة المدى، والتي تتطلب بعض التوضيحات، وهناك مجالات استثمارية يجب على العمل العربي المشترك أن يتجه إليها وخاصة التي تساعد على تخفيف أعباء المديونية الخارجية، مثل مشروعات إنتاج الغذاء وخاصة إذا ما علمنا أن الأسعار العالمية للواردات الغذائية في ارتفاع مستمر مما يشكل عبئاً على موازين مدفوعات البلاد العربية. (زكي، 1985: 232).

وبالإضافة إلى ضرورة اللجوء إلى مشاريع مشتركة تحمل في طياتها نوعاً من التكامل الاقتصادي العربي يعتبر العون الإنمائي العربي أحد مصادر التمويل المهمة للدول العربية المدينة، لأنها مساعدات من دول شقيقة تتميز بشروط مالية ميسرة حيث يرتفع عنصر المنح فيها، بالإضافة إلى عدم وجود شروط سياسية، في معظم الحالات. وتمثل إيرادات الصادرات النفطية للدول العربية المصدر الرئيسي لتمويل الواردات والاستثمارات الإنمائية والنفقات للدول العربية الفقيرة، وفي ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول النامية خلال العقد الحالي، تكتسب المساعدات الاقتصادية العربية أهمية متزايدة لأنها أكثر يسراً وأقل تكلفة. ويجب الاعتراف بأن العون الإنمائي العربي للدول العربية المدينة لا زال أقل من قدرة الدول الغنية، ولا زال هناك مجال واسع لزيادة حجم هذا العون مما قد يؤدي إلى تخفيض أعباء الديون الخارجية وخاصة التي يصاحبها ضغوط سياسية على الدول العربية المدينة، ولقد بلغت قيمة المعونات الإنمائية للدول العربية حوالي 4.4 بلايين دولار عام 1986 مقارنة بـ 8.2 بلايين دولار عام 1980 (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، 1988: 331). لو فرضنا أن 1981 هي سنة الأساس (1988 = 100) فإن مساعدات التنمية في عامي 1985 و 1986 لم تبلغ سوى 56% وعام 1985 45% فقط مما كانت عليه عام 1981، جدول رقم (4). مما يعني تدني حجم المساعدات العربية للدول المدينة خلال الثمانينات (مع ظهور أزمة الديون الخارجية) نتيجة لتدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية، ولاشك أن هذا يعكس أثر الظروف

جدول رقم (4)

قيمة الإيرادات النفطية وصافي سحب المساعدات
الإئتمانية من دول مجلس التعاون لأقطار الخليج العربية^(*)

(بليون دولار ونسبة مئوية)

1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	
34.0	52.9	69.3	69.3	101.1	149.5	144.7	قيمة الإيرادات النفطية (بليون دولار)
23.0	35.0	43.0	46.0	68.0	100.00	103.7	الرقم القياسي للصادرات 1981-100
4.4	3.5	4.3	4.6	5.6	7.7	2.8	صافي سحب المساعدات الإئتمانية (بليون دولار)
56.0	45.0	56.0	60.0	72.0	100.0	10.6	الرقم القياسي للمساعدات 1981-100
12.8	6.6	6.7	6.6	5.5	5.2	5.7	نسبة المساعدات إلى الصادرات (%)
12.9	6.6	6.2	6.6	5.4	5.1	1.9	نسبة المساعدات ** إلى الإيرادات (%)

(*) الدول المعنية هي السعودية والإمارات والكويت وقطر.

** تم حسابها من قبل الباحث.

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1988: 148.

التجارية على إعطاء قروض، فمثلا بقيت أسعار الفائدة الاسمية في كل من الجزائر ومصر واليمن الشمالي والأردن عند مستويات تقل عن مستويات معدلات التضخم في تلك البلدان مما يجعل الإيرادات الحقيقية للمدخرين سالبة (بنك الخليج الدولي، 1989: 5). أما في المغرب وتونس حيث كانت أسعار الفائدة على الودائع قصيرة الأجل أكبر من معدلات التضخم المحلية خلال السنوات الأربع الماضية فإن هذه الأسعار ظلت دون مثيلاتها على الدولار، وقد قامت كل من الأردن وتونس والمغرب ومصر مؤخرا باتخاذ إجراءات تصحيحية القصد منها رفع القيود عن أسعار الفائدة، غير أن حظ هذه الإجراءات من النجاح مازال متفاوتا في الوقت الذي أخذت به الدول العربية المدينة الأخرى تعيد النظر في سياساتها النقدية بشكل عام، ولهذا يجب على الدول العربية السماح للسوق بتحديد أسعار الفائدة حيث سيساعد هذا على توجيه الموارد نحو الاستثمارات الأفضل بالإضافة إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية سيوفر الحافز للجمهور لعدم تحويل أمواله إلى الخارج حيث من المتعارف عليه أن رأس المال يهرب عادة من الأسواق التي تكون بها أسعار الفائدة الحقيقية سالبة لفترات متواصلة.

3. الرقابة على أسعار الصرف: حتى يمكن تصحيح هيكل الإنتاج المحلي

فلا بد من اتباع سياسة تعمل على توفير الحوافز للمنتجين المحليين من خلال سياسة تجارية تتجه للحد من الواردات، وتحتوي على نظام رقابة على الصرف بحيث تمنع تهريب الأموال إلى الخارج، وتختلف هذه التوصية عن وصفة صندوق النقد الدولي إذ يطالب عادة بتخفيض أسعار الصرف بالنسبة للعملات الأجنبية بغرض تخفيض حجم الواردات وزيادة الصادرات، ويتطلب نجاح هذه السياسة تمتع الاقتصاد المحلي بمرونة كبيرة في الإنتاج بحيث يكون الطلب على الواردات وعلى الصادرات عالي المرونة، وهو غير متوفر في الدول العربية المدينة المتوسطة والمنخفضة الدخل، وما يقترحه الباحث هو ضغط الواردات والرقابة على الصرف الأجنبي بحيث يحد من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وبمعنى آخر ضبط بوابة التجارة الخارجية من أجل تضيق نطاق العجز في الحساب الجاري، وذلك من خلال عودة نظام الرقابة على الصرف لمنع تهريب الثروة إلى الخارج من جهة، وجذب مدخرات العاملين خارج الوطن وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية من جهة أخرى، وكذلك الكف عن سياسة تخفيض العملة نظرا لعدم فاعليتها في علاج العجز في الحساب الجاري، ولما يترتب عليها من ارتفاع الأسعار، وإنه من

وتمثلت بتزايد عجز المالية العامة الذي عانت منه معظم البلدان العربية، وبالسياسات النقدية التوسعية التي استخدمت لتمويل هذا العجز، الثانية: خارجية وتضم ثلاث مجموعات: الأولى الزيادة السريعة في أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية، والكساد العالمي، ومصاعب توسيع أسواق التصدير أمام الصادرات العربية. وتضم المجموعة الثانية عوامل حقيقية تمثلت بانخفاض شروط التبادل التجاري بين الدول العربية والدول الصناعية، وتتألف المجموعة الثالثة من تدفقات التمويل الخارجي وخاصة من البنوك التجارية الذي كان ينمو بسرعة وبآجال استحقاق متزايدة القصر، ولا شك أنه من الصعب أحيانا تحقيق تمييز واضح بين العوامل الداخلية المحلية من جهة والعوامل الخارجية من جهة أخرى، فالتدهور في شروط التجارة مثلا سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية، فإن لم يتم تغير في السياسات المالية والنقدية المحلية فسيحيل سعر الصرف الحقيقي إلى الارتفاع مما يؤدي إلى عجز في الحسابات الجارية للأقطار المعنية، مما يشير إلى تلاحم العوامل المحلية مع العوامل الخارجية في خلق العجز في الحسابات الجارية (Khan & Knight, 1983: 4). وعلى الرغم من أن التصاعد في أسعار النفط والانكماش العالمي وأسعار الفائدة العالية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات لم يكن من صنع البلدان العربية، فإن السياسات الاقتصادية التوسعية التي اتبعتها خلال هذه الفترة قد ساهمت بشكل رئيسي في خلق مشكلة مديونية خارجية لهذه البلدان.

إن إيجاد تدابير فعالة لمواجهة هذه الأزمة يتوقف على الاعتراف بأثر كل من السياسات الدولية والمحلية في خلقها، إلا أن العبء الأكبر للجهود الرامية للخروج من هذه المشكلة يقع على عاتق الدول العربية حيث إن سياساتها الاقتصادية المحلية قد ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في خلق دواعي الاعتماد على الاستدانة الخارجية، ويتنظر أن تبقى مشكلة خدمة الديون للعديد من الدول العربية المدينة قائمة خلال التسعينات، وهذه مشكلة يتطلب حلها انتهاز استراتيجيات تقوم على الجمع بين إدارة الديون وجدولتها وإعادة ترتيب الهيكل الاقتصادي للعديد من هذه الدول، حيث إنه طالما بقيت بعض الدول العربية عاجزة عن إصلاح أوضاعها الاقتصادية الداخلية فإنها ستظل غير قادرة على العودة إلى الأسواق المالية العالمية للاقتراض منها، أو على تعزيز ثقة القطاع الخاص لديها.

Hussain, 1989: 2.

- (9) للمزيد حول تحويل الدين إلى أسهم انظر: ميخائيل بلاكويل وسيمون نوسيرا «أثر تحويل الدين إلى أسهم»، التمويل والتنمية، المجلد 25، رقم 2، يونيو 1988: 15-17.

المصادر العربية

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون

1979, 1980, 1981, 1985, 1986, 1987, 1991 التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

بنك الخليج الدولي

- 1989 «إدارة الديون العربية الخارجية»، نشرة الخليج الاقتصادية والمالية، العدد السادس، المجلد رقم 4، يوليو/أغسطس.

رمزي زكي

- 1985 أ الديون والتنمية: القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية. دار المستقبل العربي، القاهرة.

- 1985 ب بحوث في ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولي، القاهرة.

- 1987 «الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الأفكار الرومانسية والتصور الموضوعي»، منتدى الفكر العربي، الأرصة والمديونية العربية للخارج، عمان.

- 1988 «العالم العربي بين فخ الاستدانة المفرطة وفخ الدائنية الضعيفة» بحث مقدم للمؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، الكويت، فبراير.

صقر أحمد صقر

- 1988 «الديون الخارجية: مستقبل التنمية الاقتصادية في مصر» بحث مقدم للمؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، الكويت، فبراير.

عبد المنعم السيد علي

- 1989 «السياسات الاقتصادية والمديونية الأجنبية في بلدان العجز العربية»، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد السابع، السنة الرابعة، حزيران، 21-49.

غفار عباس كاظم

- 1986 «مقترحات لمواجهة قضية المديونية في الوطن العربي»، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الثالث، السنة الثانية: 182-194.

Sehatan, J.

1987 World Debt: Who is to Pay? Zed Books Ltd., London.

استلام البحث يناير 1990

اجازة البحث فبراير 1993



مجلة العلوم الاجتماعية

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو الكتابة إلى المجلة على عنوانها التالي :

ص.ب : 27780 صفاة . الكويت 13055

فاكس : 2549421

أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين:

2549421 - 2549387

مجلة العلوم الاجتماعية

ثمن المجلد للمؤسسات : خمسة عشر ديناراً كويتياً أو ما يعادلها

ثمن المجلد للأفراد : خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها

ثمن المجلد للطلاب : ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها